وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦ لسنة ٢٠١٠ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة

عن العام المالى ٢٠١٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠٩/١٠/٢٢ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠١٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٠/١/١٣ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتمـاد الموازنـة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العـام المـالـى ٢٠١٠ وستبلـغ جملـة الإيرادات التقديريـة مبلـغ ٢٧٠٨٥٠٠ ج (فقط مليـونـان وسبـعـمـائـة وثمـانيـة آلاف وخمسـمـائـة جنيـه لا غيـر) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٢٦٥٢٩٨٨ ج (فقط مليـرنان وستمائة واثنان وخمسون ألفًا وتسعمائة وثمانية وثمانون جنيهًا لا غير) بفائض قدره ٥٥٥١٢ ج (فقط خمسة وخمسون ألفًا وخمسمائة واثنا عشر جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١٠/١/١٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد أبو شادى